

Distr.: General
2 November 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والستون، الجزء الثاني
جنيف، ١-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والستين، الجزء الثاني

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١ - إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-18446(A)



* 1 8 1 8 4 4 6 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله	أولاً -
٣	تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات	ألف -
٤	تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات	باء -
٤	الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس	جيم -
٥	موجز الرئيس	ثانياً -
٥	تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات	ألف -
١٤	الترابط واستراتيجيات التنمية في عالم معولم	باء -
١٥	التنمية الاقتصادية في أفريقيا	جيم -
١٦	الاستثمار من أجل التنمية	دال -
١٧	تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	هاء -
١٨	المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل	ثالثاً -
١٨	افتتاح الدورة	ألف -
١٨	إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	باء -
١٨	جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية	جيم -
١٩	مسائل أخرى	دال -
١٩	اعتماد التقرير	هاء -
٢٠	جدول أعمال الدورة الخامسة والستين، الجزء الثاني، لمجلس التجارة والتنمية	المرفقات
٢١	مواضيع دورات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في ما تبقى من فترة الأربع سنوات	الأول -
٢٣	مذكرة شفوية مقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أمانة الأونكتاد	الثاني -
٢٣	مذكرة شفوية مقدمة من البعثات الدائمة للأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس إلى دائرة	الثالث -
٢٤	الدعم الحكومي الدولي التابعة لأمانة الأونكتاد	الرابع -
٢٥	الحضور	الخامس -

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة والستون، الجزء الثاني، لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي أثناء الدورة، عقد المجلس ست جلسات عامة، هي الجلسات من ١١٧٥ إلى ١١٨٠.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٤٠ (د-٦٥)

إن مجلس التجارة والتنمية

- ١ - يحيط علماً بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد، والمعنون "استعراض منتصف المدة لمافيكيانو نيروي"، كما يرد في الوثيقة TD/B/65(2)/CRP.1؛
- ٢ - يعرب عن ارتياحه عموماً لتنفيذ أمانة الأونكتاد مافيكيانو نيروي، ويقرّ في الوقت ذاته بأن استعراض منتصف المدة أتاح فرصة للدول الأعضاء لكي تحدّد المجالات التي يمكن تحسينها؛
- ٣ - يشجع أمانة الأونكتاد على تنفيذ مافيكيانو نيروي فيما تبقى من فترة السنوات الأربع مع مراعاة الآراء والتعليقات والتوصيات التي ترد من الدول الأعضاء؛
- ٤ - يطلب إلى الأمانة أن تركز جهودها على الأجزاء من الولاية التي لا يُتوقع إنجازها خلال فترة السنوات الأربع الحالية، كما تتحدد من خلال مداوات استعراض منتصف المدة؛
- ٥ - يقر بأن تحليل السياسات في إطار مافيكيانو نيروي يساعد، بالاقتران مع الفقرات التي تنص على الإجراءات المطلوبة، في توجيه الأنشطة التنفيذية للأونكتاد؛
- ٦ - يشجع الأونكتاد، إذ يؤكد مجدداً أهمية الآلية الحكومية الدولية للمؤتمر، على تدعيم الصلات بين جميع الأركان الثلاثة وتعزيز الاتساق بين الشعب من أجل تحقيق أفضل النتائج؛
- ٧ - يوصي بأن يُدرج التقدم المحرز بشأن القضايا المشمولة باستعراض منتصف المدة في التقرير السنوي للأونكتاد، وأن يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الأمين العام المقدم إلى الدول الأعضاء، وأن يُتناول خلال جلسات الإحاطة الفصلية المنتظمة الموجهة للإدارة.

الجلسة العامة (الختامية) ١١٨٠

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

باء- تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات

المقرر ٥٤٢ (د-٦٥)

قرر مجلس الإدارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) ١١٨٠، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حرصاً منه على إتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لكي تفكر ملياً في محتوى المنشورات الرئيسية قبل النظر فيها على الصعيد الحكومي الدولي، أنه ينبغي أن تتاح النسخ الإنكليزية للتقارير الرئيسية قبل كل دورة تُعرض فيها تلك التقارير للنظر فيها بأربعة أسابيع على الأقل؛ لذا، طلب إلى الأمانة أن تحرص كل الحرص على تعميم المنشورات الرئيسية على الدول الأعضاء بالتزامن مع دورات مجلس التجارة والتنمية ذات الصلة التي ستُعرض فيها تلك المنشورات للنظر فيها.

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات

١- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٨٠ لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اعتمد المجلس النتائج المتفق عليها بشأن استعراض منتصف المدة، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، كما ترد في ورقة غير رسمية أتيحت في القاعة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

٢- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، اعتمد المجلس، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، مقررأ قدمه شفويأ الرئيس بشأن النظر في التقارير الرئيسية في الدورات المقبلة للمجلس (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه). ولاحظ رئيس المجلس أن التوضيح الذي قدمته نائبة الأمين العام للأونكتاد في الجلسة العامة الافتتاحية يُكمل المقرر المذكور (انظر الفصل الثالث، الفقرة ٨٠).

الترابط واستراتيجيات التنمية في عالم معولم

٣- اختتم مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ١١٧٧، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مناقشاته في إطار البند ٣ من جدول الأعمال وفرغ من النظر في هذا البند، واتفق في الوقت نفسه على أن الدول الأعضاء التي تعذر عليها المشاركة في الدورة الحالية يمكنها أن تبدي آراءها بشأن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ في الدورة التنفيذية التي سيعقدها المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

التنمية الاقتصادية في أفريقيا

٤- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة ١١٧٩، بتقرير الأمانة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أفريقيا، كما يرد في الوثيقة TD/B/65(2)/2.

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٥ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة ١١٧٨، المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/65(2)/3) وبالبيانات المقدمة من الوفود. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٤٥، سيُشمل تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته الخامسة والسنتين، الجزء الثاني، سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات

(البند ٢ من جدول الأعمال)

البيانات الافتتاحية

٦ - في الجلسة العامة الافتتاحية، أفاد الأمين العام للأونكتاد بأن بيانه يُكمل استعراض منتصف المدة لمافيكيانو نيروبي، كما يرد في الوثيقة TD/B/65(2)/CRP.1. وأضاف بالقول إن استعراض منتصف المدة يتضمن تقييماً للتحديات المستمرة والناشئة التي واجهتها البلدان النامية على مدى السنتين الماضيتين وللکيفية التي يحافظ بها برنامج العمل المتفق عليه في نيروبي على جدواه. وستساعد المداولات أمانة الأونكتاد في الأنشطة التي ستضطلع بها تمهيداً للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٧ - وأفاد بأن العقبات التي برزت منذ الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في عام ٢٠١٦ تشمل الأزمة في النظام المتعدد الأطراف في مجال التجارة، وأزمة الديون الوشيكة، والانخفاض الحاد في قيمة العديد من العملات. وأكد أن الطريق نحو التنمية شاق، لا سيما في ظل تراجع الثقة على صعيد العالم في النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي وفي الحلول العالمية. وقد ساهم مافيكيانو نيروبي في تقوية الأونكتاد، في حدود الموارد المتاحة، رغم أن هذه الموارد ما فتئت تتقلص ورغم التخفيض الإضافي بنسبة ١٠ في المائة الذي شمل في الفترة الأخيرة جميع كيانات الأمم المتحدة. ولهذا السبب، لم يتسن إحراز تقدم ثابت في تنفيذ الالتزام بتعزيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وتدعيم العمل في مجال الاقتصاد الرقمي، كما أن الأونكتاد لم يتمكن من تلبية الطلب على خدماته الاستشارية في هذين المجالين.

٨ - وأشار الأمين العام إلى أن الأونكتاد ما فتئ يسهم في برنامج الإصلاح الطموح للأمم المتحدة من أجل النهوض بـ "توحيد الأداء" دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عن طريق الاستفادة من مواطن قوته ومزاياه، على النحو الوارد في تقرير الأونكتاد الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بعنوان "من الأفعال إلى النتائج: تنفيذ مافيكيانو نيروبي في ظل بيئة متغيرة". وأفاد بوجه خاص بأنه يشترك في رئاسة مجموعة استعراض النتائج بشأن التمويل الاستراتيجي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن الأونكتاد عمق مشاركته مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية. ومن الأمثلة على جهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز وجوده على الميدان، البرنامج لصالح أنغولا الذي أطلق في الفترة الأخيرة بالاشتراك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد، وهو

البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة. وعلاوة على ذلك، عزز الأونكتاد تعاونه المشترك بين الشعب، وبخاصة في مجالات الإحصاءات، والمسائل الجنسانية، والتمويل من أجل التنمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشرع في تنفيذ نموذج الإدارة القائمة على النتائج وفي تعميم منظور المساواة بين الجنسين، بما يتفق مع مافيكيانو نيروي و جهود الإصلاح الجارية على صعيد الأمم المتحدة.

٩ - وتمخض انفتاح أفريقيا على الخارج عن اتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أوائل عام ٢٠١٨؛ وقد ساهم الأونكتاد بدرجة كبيرة في نجاح المفاوضات. وأكد الطابع الملح للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وكذلك فيما يتعلق بالاستعداد للتجارة الإلكترونية وتنظيم المشاريع القائمة على التكنولوجيا الرقمية، ولا سيما في ظل استمرار نمو وتوسع الاقتصاد الرقمي، ما يبعث على الأمل في أن تساهم الأسواق الجديدة في تنشيط العولمة، وذلك على الرغم من التحديات التي يطرحها تركيز واختلال القوة السوقية أمام سوق العمل وسوق المنتجات.

١٠ - وبناءً على النجاح الذي تحقّق خلال الأسبوع السنوي للتجارة الإلكترونية الذي نظمه الأونكتاد، ستستضيف أفريقيا أول أسبوع إقليمي للتجارة الإلكترونية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للعمل على استكشاف السبل العملية التي تجعل من استيعاب أفريقيا للتكنولوجيات الجديدة عاملاً يمكن أن يساعد القارة في التغلب على التحديات الراهنة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيرحب الأونكتاد بنحو ٥٠٠٠ من الجهات المعنية بالاستثمار، وذلك خلال منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨ الذي سينظمه الأونكتاد في جنيف.

١١ - وفي الختام، أعرب الأمين العام عن أمله في أن تؤكد عملية استعراض منتصف المدة للدول الأعضاء أن الأونكتاد يسير على الطريق الصحيح، وأكد اعتماده بدء الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر من أجل التصدي معاً للتحديات المتعاضمة.

١٢ - وأدلى ببيانات المتحدثون المشار إليهم فيما يلي: ممثل باكستان، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل السودان، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل كوستاريكا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل اليابان، متحدثاً باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جيسكنز)؛ وممثل إستونيا، متحدثاً باسم المجموعة دال؛ وممثل بنغلاديش، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة العربية؛ وممثل الصين؛ وممثل مصر؛ وممثل أوغندا؛ وممثل العراق؛ وممثل المغرب؛ وممثل تشاد؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل كينيا؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية.

١٣ - وأعرب ممثلو مجموعات إقليمية عديدة وعدد من المندوبين عن تقديرهم لعملية استعراض منتصف المدة، بما في ذلك تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الولاية، فقررة فقررة، منذ الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر.

١٤ - وأشارت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين إلى أن عملية استعراض منتصف المدة جاءت في حينها حتى يعزز الأونكتاد عمله ودعمه المقدم إلى البلدان النامية في مجال التنمية الاقتصادية،

وهي تتيح فرصة لمعالجة القضايا الراهنة التي تؤثر في البلدان النامية، لا سيما في ظل البيئة العامة الصعبة التي يمر بها الجهاز المتعدد الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٥ - وأشادت بعض المجموعات الإقليمية بحرص الأونكتاد على إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ في الأنشطة التي يضطلع بها، وأشارت إلى التقدم المحرز في مجالات من قبيل تشجيع الاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والهجرة. ومع ذلك، هناك حيز واسع لإحراز تقدم في مجالات التهرب من دفع الضريبة وتجنب الضرائب، ونقل التكنولوجيا، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتجارة، والملكية الفكرية. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى وجود ثغرات في الكيفية التي أدمج بها الأونكتاد أهداف التنمية المستدامة في الأنشطة التي يضطلع بها.

١٦ - وأعربت مجموعات إقليمية عدة عن تحفظات إزاء شكل استعراض منتصف المدة الذي لا يتيح إجراء تحليل للتحديات التي تعترض الأونكتاد فيما يتعلق بالتنفيذ أو السبل الكفيلة بإجراء التحسينات المطلوبة، وقالت إن المنهجية المتبعة لتقييم التقدم غير واضحة. وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عما يساورها من شكوك إزاء التقييم الذاتي الذي مفاده أن الأمور على ما يرام فيما يتعلق بتنفيذ جميع الفقرات من منطوق مافيكيانو نيروي، باستثناء فقرتين. وأوضحت مجموعة إقليمية أن التحليل كان يجب إجراؤه بالاعتماد على نظام لعلامات التنبيه الضوئية يعطي تقييماً بالأرقام ويؤشر على مستوى استكمال كل فقرة من الفقرات الواردة في مافيكيانو نيروي؛ غير أن الوثيقة لا تفي بهذا التوقع.

١٧ - وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن الأسف من أن استعراض منتصف المدة لا يعكس نتائج التقييمات الأخيرة بشأن البرامج الفرعية ولا القرار المتعلق بتقييم خطط العمل والموارد على نطاق الأونكتاد برمته. وطلبت مجموعة إقليمية إلى الأمانة أن توضح كيف رُوِّعَت النتائج التي تمخضت عنها تقييمات البرامج الفرعية.

١٨ - ورحبت مجموعات إقليمية عدة ومندوب واحد بالنهج الأفقي المشترك بين الشعب والقائم على المهام لعملية استعراض منتصف المدة. وأعربوا عن الارتياح بشأن تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنشطة التعاون التقني، وشددوا في الوقت ذاته على أن الإدارة القائمة على النتائج يجب أن تُدمج في جميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، وطلبوا الحصول على معلومات إضافية عن حالة العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج التابعة للأونكتاد وعن التقدم المحرز في إطار هذا العمل. وأفادت مجموعة إقليمية بأن مافيكيانو نيروي ينص على ضرورة تعزيز الكفاءة والفعالية على صعيد الأونكتاد من أجل تقديم خدمات أفضل وبأن استعراض منتصف المدة لا يشير إلى هذه التحديات. وما زالت هناك حاجة إلى تبادل منتظم للآراء بشأن قضايا الإدارة في إطار بند دائم يتعلق بمسائل الإدارة في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية ومن خلال العودة إلى العمل بنظام جلسات الإحاطة الموجهة للإدارة على أساس منتظم.

١٩ - وأشارت مجموعة إقليمية إلى أن المنشورات الرئيسية التي تتضمن أجزاء أو إشارة تتعلق بالقضايا الجنسانية لا ترقى إلى مستوى جهد شامل من أجل تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. وتشكل مجموعة الأدوات بشأن التجارة والمسائل الجنسانية التي وضعها الأونكتاد أداة مميزة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة العامة، وذلك على الرغم من أن مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسة الاقتصاد الكلي يجب

أن تُبحث لدى الموافقة على محور تركيز البحوث والتقارير الرئيسية المقبلة. وأشار مندوب إلى أنه على الرغم من أن التركيز على المسائل الجنسانية أمر مرحب به، فإنه ينبغي تخصيص نفس المستوى من الموارد وإيلاء نفس القدر من الاهتمام لقضايا التحول الهيكلي الاقتصادي، وإضافة القيمة، والتنوع الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا.

٢٠ - وأشادت مجموعات إقليمية عدة ومندوب بتعزيز التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والشركاء الخارجيين، كمنظمة التجارة العالمية، وبزيادة أوجه التآزر مع كيانات مجموعة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل قياس التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا.

٢١ - وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن الانشغال إزاء تراجع التمويل في إطار الصناديق الائتمانية للأونكتاد في عام ٢٠١٧ في الوقت الذي زادت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام على نطاق العالم، وطلبت إلى الأونكتاد تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع. وأعرب بعض المندوبين عن القلق إزاء انخفاض الميزانية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في قدرة الأونكتاد على دعم البلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما في مجالات التدفقات المالية غير المشروعة، والديون، والاقتصاد الرقمي، والنقل. وأعربت مجموعة إقليمية عن الانشغال إزاء الانخفاض الحاد في التبرعات التي تقدمها البلدان المتقدمة في إطار أنشطة التعاون التقني. وأكدت أن هذا الاتجاه يمكن أن يؤثر في استدامة عديد المشاريع إذا لم يتوقف على الفور.

٢٢ - ورحب عدة مندوبين وبعض المجموعات الإقليمية بالجهود الرامية إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية، وهي عملية تستلزم مساهمات إيجابية من جميع أعضاء المجلس، وأشاروا إلى أنهم يتوقعون تواصل الجهود والتقدم في هذا الصدد. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية إلى النتائج المحدودة التي تمخضت عنها عملية تنشيط الآلية الحكومية الدولية، والتي أثرت، حسب مجموعة إقليمية، في الجهود الرامية إلى تغيير صورة الأونكتاد، وأفادت بأن بعض المجموعات الإقليمية تُبدي أكثر انفتاحاً من غيرها للمشاركة في العملية، في حين أكدت مجموعة إقليمية أخرى عزمها على مواصلة جهودها.

٢٣ - وأشاد عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بجهود الأونكتاد الرامية إلى إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، وشجعوا الأونكتاد على الاستمرار في تدعيم هذين الفريقين.

٢٤ - ودُكرت مجموعة إقليمية ومندوب الأمانة بأن اجتماعاً للخبراء لمدة سنة واحدة بشأن تعزيز إضافة القيمة لم ينعقد حتى الآن بعد مضي أربع سنوات على إنشائه من قبل المجلس، وطلبت الحصول على معلومات بشأن توقيت عقد هذا الاجتماع والترتيبات التي تعتمزم الأمانة وضعها لهذا الغرض.

٢٥ - وأعرب بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين عن الانشغال من تعدّر تنفيذ الفقرة ٥٥(د) بسبب قيود الميزانية والدعم المحدود المقدم من مصادر خارجية عن الميزانية وطلبوا إلى الأونكتاد أن يكفل التنفيذ التام للمقرر المتعلق بدعم الشعب الفلسطيني، كما طلبوا إلى الأمانة أن تقدّم مقترحاً مفصلاً وتقديرات بشأن الميزانية المطلوبة لإنجاز الولاية.

٢٦ - وأفاد بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين بأن عملية استعراض منتصف المدة يجب أن تولد قيمة مضافة عن طريق تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف في تنفيذ وتوجيه الخيارات العامة للأونكتاد تحضيراً للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

٢٧ - وأفاد الأمين العام للأونكتاد، في رده، بأن الأمانة تفهم أن الدول الأعضاء لم تتفق على شكلٍ محدد لاستعراض منتصف المدة، وبالتالي فإن شكل المصنوفة يمثل حلاً توافقياً. أما العرض بحسب المواضيع الفرعية، فيعكس النهج الشامل لمافيكيانو نيروبي الذي يجعل، بدوره، تقديم النتائج بحسب البرنامج الفرعي غير ممكن. زد على ذلك أن عمل الأونكتاد في إطار البرامج الفرعية لا يتوافق مع الجدول الزمني لاستعراض منتصف المدة؛ حيث إن البرامج الفرعية تتبع دورة مدتها خمس سنوات ويمكن مناقشتها في المؤتمر المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات.

٢٨ - ورُغم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، لاحظ أن معظم هذه الزيادة وُجه نحو المساعدة الإنسانية والهجرة، لا نحو التنمية الاقتصادية أو أقل البلدان نمواً التي تظل في صميم الولاية المنوطة بالأونكتاد. وأكد أن الأمانة ستعكف على دراسة انخفاض الميزانية المخصصة للتعاون التقني وستقوم بما يلزم من تحليل للاتجاهات.

٢٩ - واتفق الأمين العام للأونكتاد على أن تنشيط عملية الآلية الحكومية الدولية لم يُحقق النتائج المرجوة وأن الأمانة كانت تُفضل التوصل إلى اتفاقٍ أكثر طموحاً. ونظراً لانعدام التوافق بين المجموعات الإقليمية، فإن التقدم بشأن هذه المسألة يبقى مرتبطاً بالدول الأعضاء.

٣٠ - وأشار الأمين العام إلى أن الأعمال التحليلية التي أُنجزت في الفترة الأخيرة، من قبيل تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٨ الذي يُركز على الهجرة من أجل تحقيق التحول الهيكلي، والطبعة الخامسة عشرة لاستعراض النقل البحري لعام ٢٠١٨، تقدم أمثلة على العمل الرائد الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن القضايا الجديدة وعلى جهود التصدي للتحديات العالمية من خلال توفير ما تحتاجه الدول الأعضاء من بحوثٍ وتوصياتٍ في مجال السياسة العامة.

٣١ - ومن الأمثلة على المجالات المشمولة في مافيكيانو نيروبي التي عززها الأونكتاد، توسيع نطاق العمل في مجال التجارة الإلكترونية أكثر مما كان مقرراً في الأصل، والبرنامج المشترك لصالح أنغولا، الأمر الذي أتاح الإمكانية للعمل المشترك بين الشُعَب وسمح بتحقيق إنجازات على أرض الواقع.

٣٢ - وفي الختام، أشار الأمين العام أيضاً إلى وصول المديرية الجديدة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، التي يمثل تعيينها خطوة إضافية نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأونكتاد، بما يتفق مع استراتيجية تحقيق التكافؤ بين الجنسين على صعيد الأمم المتحدة، ونحو بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الشُعَب بحلول عام ٢٠٢٢.

المناقشات حسب الموضوع الفرعي

مقدمة من أمانة الأونكتاد

٣٣ - أشار الأمين العام إلى أن مافيكيانو نيروبي منظمٌ حول أربعة مواضيع فرعية توفر برنامج عمل موحداً يشمل مختلف الشُعَب، وأن المواضيع الفرعية الأربعة قد شملها استعراض منتصف المدة.

٣٤ - وأفاد بأن العمل على الموضوع الفرعي ١ بشأن النظام المتعدد الأطراف في مجال التجارة والتنمية يتسق بشكلٍ وثيق مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ويتعلق في جملة أمور بإسماح صوت البلدان النامية فيما يتصل بالحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي سياق البيئة الراهنة المتعددة الأطراف، وفي ظل عدم إحراز تقدم في منظمة التجارة العالمية، عقد الأونكتاد حوار جنيف بشأن أزمة التجارة في أوائل عام ٢٠١٨. ومن الأمثلة الناجحة على مساهمات الأونكتاد في إطار الموضوع الفرعي هذا، الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٥ - وأشار إلى أن الموضوع الفرعي الثاني بشأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع مرتبط بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. ومن الإنجازات الهامة التي تحققت في إطار الموضوع الفرعي، مجموعة الأدوات في مجال التجارة والمسائل الجنسانية، والدورات التدريبية في إطار برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتك)، والدورات التدريبية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦، وتوسيع نطاق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة. وستزيد أمانة الأونكتاد من حدة التركيز على الاقتصاد الرقمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من خلال تنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية في أفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بيونيس آيرس +٤٠) في ٢٠١٩. ويتصل بعض الانتكاسات الملحوظة بتأمين الموارد الضرورية لتعزيز الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني وتلبية الطلب على العمل في مجال التجارة الإلكترونية.

٣٦ - ويتصل الموضوع الفرعي الثالث، المتعلق بالقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي، بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). وتواصل الأمانة في إطار هذا الموضوع الفرعي تقديم الدعم من أجل تخرج أقل البلدان نمواً، وذلك مثلاً من خلال البرنامج المشترك لصالح أنغولا، وهو أضخم برنامج قطري وضعه الأونكتاد حتى الآن، وتسعى لزيادة الدعم المقدم إلى لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تشرف على عملية تخرج أقل البلدان نمواً. وقدم الأونكتاد دعمه في إطار إطلاق بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً وكثف جهوده الرامية إلى دعم البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه صعوبات في تحقيق التحول الهيكلي من خلال مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد حظي تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧، بشأن الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧، بشأن الهجرة، باهتمام غير مسبوق في نيويورك وعلى الميدان. وأشار الأمين العام إلى أن الأونكتاد يعمل على نحوٍ وثيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجان الإقليمية، لضمان مجابهة تحديات التحول الهيكلي على نحوٍ شامل.

٣٧ - وأشار إلى أن الجهود المبذولة في إطار الموضوع الفرعي ٤ بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يركز على دعم الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، جابهت بيئة غير مواتية لتمويل التنمية واصطدمت بانعدام الطموح إلى العمل المتعدد الأطراف. وأفاد بأن أكبر مساهمة قدمها الأونكتاد حتى الآن تتجسد في المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وستتناول الأمين العام القضايا التي تواجه النظام المتعدد الأطراف في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأفاد بأن الأمانة نجحت في تفعيل الفريقين الجديدين للخبراء الحكوميين الدوليين وتوسيع جاهدة لجعل مجلس التجارة والتنمية والآلية الحكومية الدولية أكثر قدرة على الاستجابة لضرورات المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولما كان التقدم المحرز في تنشيط الآلية الحكومية الدولية محدوداً، وجب التطلع إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر من أجل تحقيق المزيد من التقدم.

الموضوع الفرعي ١: النظام المتعدد الأطراف في مجال التجارة والتنمية

٣٨ - أفادت مجموعة إقليمية بأنها تفهم أنه أُنْفِقَ على اعتماد شكل "الإشارات الضوئية" في إنجاز استعراض منتصف المدة وسألت عن تبعات هذا الشكل بالنسبة إلى مختلف البرامج الفرعية في ضوء التحديات الراهنة، مشيرةً إلى أن من المهم النظر في تقديم توصيات بشأن كل التحديات المطروحة، وطلبت أن يُنظر في الكيفية التي رُوِعت بها التقييمات المتعلقة بالبرامج الفرعية السابقة في إطار عملية استعراض منتصف المدة. وبخصوص الموضوع الفرعي ١، طلبت المجموعة الإقليمية الحصول على معلومات محدثة بشأن حالة فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج والتقدم الذي أحرزته في أعمالها، كما طلبت إجراء تقييم للتقدم المحرز بشأن الفقرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية والنظر في مسألة ما إذا كانت وحدة القضايا الجنسانية تحتاج إلى التدعيم.

٣٩ - وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن الأمانة ستلتقى تعليقات مفصلة في وثيقة مستقلة. وبشكل عام، أفادت في معرض حديثها عن الموضوع الفرعي ١، أنه على الرغم من أن استعراض منتصف المدة يتناول بشكل كافٍ بعض الفقرات، فقد غابت فيه تحاليل السياسة العامة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من مافيكيانو نيروبي. ولما كان أحد الأهداف الرئيسية للأونكتاد يتمثل في بناء توافق الآراء، وجب تعزيز الآلية الحكومية الدولية. ثم إن استعراض منتصف المدة لم يتوسع في الجوانب المتعلقة بتمويل التنمية، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة والضريبة، باعتبارها تحدياً رئيسياً ضمن التحديات الماثلة أمام البلدان النامية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالاستثمار، وإدارة الديون، والدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، أعربت المجموعة الإقليمية عما يساورها من قلق إزاء انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وفي الصادرات العالمية. وطلبت المجموعة الإقليمية إلى الأمانة أن تدعم البلدان في إطار عملية الانضمام، مشيرةً إلى أن هذه القضية غير مشمولة في استعراض منتصف المدة. وأكدت أن نقل التكنولوجيا مجال مهم من مجالات العمل وأنه ينبغي للأمانة أن تقدم تحليلات وخيارات سياساتية إلى الدول التي تطلب ذلك. وفي معرض الحديث عن النظام التجاري المتعدد الأطراف، أثنت المجموعة الإقليمية على الأونكتاد لتنظيمه حوار جنيف وشجعت الأونكتاد على مواصلة هذه المبادرة. وفي الختام، ذكّرت بأن العديد من الفقرات الواردة في مافيكيانو نيروبي تتعلق بقضايا عامة، لذا ينبغي للأونكتاد أن يستكشف السبل الكفيلة بتوجيه الدول الأعضاء في التصدي للقضايا الناشئة.

٤١ - وقال الأمين العام للأونكتاد، في رده، إن الأمانة تفهم أن هناك حيزاً من المرونة في تناول المقترح المتعلق باعتماد "الإشارات الضوئية" في إطار استعراض منتصف المدة. ولما كانت المواضيع الفرعية مواضيع شاملة، يصعب تقديم التقارير المتعلقة بالنتائج حسب كل برنامج

فرعي. ولما كانت مسألة الإدارة القائمة على النتائج مسألة إدارية، لن يتم تناولها في الدورة المخصصة لبحث المواضيع الفرعية.

٤٢ - وأشار إلى أن التوقعات المتعلقة بحصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية تراجعت إلى ١,٨ في المائة بعد أن حددت في ٢ في المائة، وذلك بسبب ما تشهده الفترة الراهنة من بيئة صعبة وحروب تجارية؛ وأكد أن الأونكتاد سيركز على بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. ويشكل البرنامج المشترك لصالح أنغولا أفضل مثال على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التخرج. فالأونكتاد جهة فاعلة هامة في مجال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وسيواصل تقديم المقترحات في هذا الصدد. وفي الختام، أشار إلى أن البرنامج الوارد في الفقرة ١٦٦ يشمل قضايا عامة وأن الأونكتاد سينظر في كيفية التعريف على نحو أفضل بهذا العمل وبالنتائج ذات الصلة.

الموضوع الفرعي ٢: النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع

٤٣ - أثنى مندوب على تقارير الأونكتاد بشأن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وتحسين الإحصاءات، وبرامج التجارة الإلكترونية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية. وأعرب عن الانشغال إزاء انخفاض الميزانية المخصصة للمساعدة التقنية نظراً للأهمية التي تتسم بها برامج المساعدة التقنية لتنفيذ الولاية المتمثلة في تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني.

٤٤ - وأفاد ممثل مجموعة إقليمية بأن الأمانة ستلقى تعليقات مفصلة بشأن الموضوع الفرعي ٢ في وثيقة مستقلة، وسلط الأضواء على مجالات التجارة الإلكترونية والمسائل الجنسانية والمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وشجع الأمانة على زيادة إبراز الدور الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي الجديد المعني بالتجارة الإلكترونية وتعزيز الصلات بين جنيف ونيويورك فيما يتصل بالنتائج. وأقر بما أُحرز من نتائج ونواتج فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وشجع بعض الدول الأعضاء على تغيير كيفية تقديرها للقضية وعلى بدء حوار بناء بشأن تعزيز العنصر الجنساني في العمل الذي يضطلع به الأونكتاد. وفي الختام، أعرب عن الانشغال من أن مسألة المساعدة المقدمة إلى فلسطين هي من المجالات القليلة التي لم تحرز فيها الأمانة تقدماً إيجابياً وطلب إلى الأمانة أن تحلل الجوانب المحيطة بهذه القضية وتقدم تقديراً للموارد اللازمة لتنفيذ الولاية.

٤٥ - وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن مافيكيانو نيروبي يطلب إلى الأونكتاد تدعيم العمل على إقامة الصلات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتجارة والتنمية^(١). ومن ثم طلب إلى الأمانة أن تقيم مدى التقدم المحرز في تعزيز الروابط الجنسانية.

٤٦ - وشدد مندوب على ضرورة تعزيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وطلب إلى الأمانة أن تقدم تقييماً تحدد فيه ما إذا كانت المسألة الرئيسية التي تعترض تنفيذ الولاية هي مسألة تتعلق بالموارد المالية أو بالموارد البشرية.

٤٧ - وأفادت مندوبة الأمين العام للأونكتاد بأنها تستطيع تقديم معلومات إضافية عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني بعد الدورة. وبخصوص المسائل الجنسانية، فعلى الرغم

(١) TD/519/Add.2، الفقرة ٥٥(ب ب).

من الأدوات التي وضعها الأونكتاد، لا يزال هناك تحد يتعلق بافتقار البلدان للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وأشارت إلى أن الفرقة العاملة المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة للأونكتاد تعمل داخل الشعب على صياغة سياسات تقوم على أساس بيانات تتعلق بالجوانب الجنسانية.

الموضوع الفرعي ٣: القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي

٤٨ - أفاد ممثل مجموعة إقليمية بأن الأمانة ستتلقى تعليقات مفصلة عن الموضوع الفرعي ٣ في وثيقة مستقلة. وأشار إلى أن معظم الأنشطة الواردة في استعراض منتصف المدة تتعلق بالمساعدة التقنية. ومع ذلك، ففي ظل عدم وجود مقاييس لقياس النجاح، لا يمكن إجراء تقييم موضوعي؛ وأكد على أهمية إجراء قياسات للأداء. وأفاد بأن التحول الهيكلي عنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكن ضعف البنية التحتية يحول دون إحراز تقدم في هذا الصدد. وشجع الأونكتاد على التركيز على استراتيجيات الطاقة الإنتاجية والتحول الهيكلي. كما شجع على القيام بالمزيد من العمل بشأن التنوع وإضافة القيمة. وقال إن تهيئة بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية المستدامة مسألة ترتبط بحسن التدبير على صعيد العالم في مجال تنظيم الأنشطة التجارية. لذا، فإن مواضيع من قبيل تجنب دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة يجب أن تحظى باهتمام أكبر في إطار الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة. أما بخصوص نقل التكنولوجيا، فأكد أن التطلعات تشمل الإنجاز على صعيد السياسات العامة ولا تقتصر على بناء القدرات فحسب.

٤٩ - وأكدت نائبة الأمين العام للأونكتاد أن معظم التدخلات جاءت في شكل تقارير ومساعدة تقنية. وأشارت إلى أن الأمانة ستنظر بعناية في التعليقات المفصلة التي سترد من المجموعة الإقليمية.

الموضوع الفرعي ٤: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥٠ - أفادت مجموعة إقليمية بأن الأمانة ستتلقى أيضاً تعليقات مفصلة عن الموضوع الفرعي ٤ وأنه يتوقع منها أن ترد على تلك التعليقات. وأكدت أن دور الأونكتاد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتسم بأهمية كبيرة. ولما كان الأونكتاد يضطلع بدور ريادي في توفير البيانات الإحصائية، فإنه من المهم النظر في الصلات الممكنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من قبيل اللجان الإقليمية. ولاحظت أن الأمانة تمثل أيضاً الدول الأعضاء من خلال مشاركتها في المؤتمرات الرئيسية أو المناسبات التي تنظم على الصعيد العالمي. لذا، يمكن تحسين هذه المشاركة من خلال المشاورات مع الدول الأعضاء قبل الاجتماعات الرئيسية وبعدها، وذلك من أجل صياغة موقف موحد. وينبغي ألا تعكس التقارير الرئيسية آراء بعض المجموعات الإقليمية أو بعض البلدان فقط، ومن المهم أن يتوافق تاريخ إصدارها مع الجدول الزمني لاجتماعات مجلس التجارة والتنمية كيما يتسنى النظر فيها في الوقت المناسب.

٥١ - وأشارت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في ردها، إلى أن الأونكتاد مسؤول عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٨ و ٩ و ١٠ و ١٧ بالأساس. وأردفت بالقول إن الأمانة تربط أعمالها ونتائجها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن الأمثلة على هذا النهج التقرير السنوي للأونكتاد لعام ٢٠١٧، الذي أكد هذه الروابط للقراء. وأفادت بأن الأونكتاد يشارك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى ويساهم بنشاط في التحضير للمنتدى المقبل الذي سيتناول

الأهداف ٨ و ١٠ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى إنشاء الفرقة العاملة لتنسيق الإحصاءات التابعة للأونكتاد بهدف جمع وتصنيف البيانات الإحصائية، ومن ثم الارتقاء بالجودة. ولما كان الأونكتاد مؤتمراً يمثل الدول الأعضاء فيه، فإنها ترحب بالمقترح المتعلق بتحسين التنسيق والتوفيق بين وجهات النظر عن طريق استشارة الدول الأعضاء قبل الأحداث الكبرى. ولاحظت أن الأمانة تعمل في الوقت الراهن على وضع جدول زمني أدق للتقارير الرئيسية. وإذا تباينت وجهات النظر بشأن بعض المواضيع، فإن التركيز سيكون دائماً على عنصر التنمية باعتبارها الهدف الأهم لأعمال الأونكتاد البحثية والتحليلية.

٥٢ - وكررت مجموعة إقليمية التأكيد على قضية الإدارة القائمة على النتائج معتبرةً أن مجلس التجارة والتنمية هو المنبر المناسب لمناقشة قضايا الإدارة وطلبت إدراج بند دائم بشأن الإدارة في أعمال المجلس. وأفادت نائبة الأمين العام للأونكتاد بأن مجلس التجارة والتنمية لا يمثل المنبر المناسب لمناقشة هذه المسألة، الأمر الذي سيتناول في جلسة الإحاطة الإدارية المقبلة الموجهة للدول الأعضاء والمقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقالت إن الإدارة القائمة على النتائج أولوية من أولويات المؤسسة وأعربت عن استعدادها لتقديم إحاطات إعلامية بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد.

باء - الترابط واستراتيجيات التنمية في عالم معولم

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٣ - لاحظت أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى تقرير مجلس التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ المعنون *Power, Platforms and the Free-Trade Delusion*، أن النظام المتعدد الأطراف يمر بأزمة وأن الاقتصاد العالمي لا يزال هشاً، ما يثير شواغل فيما يتعلق برأس المال الطليق، واستمرار التفاوتات، وتضخم قيمة الأصول، وانخفاض الاستثمار الحقيقي. ويشدد التقرير على أن التجارة والرقمنة عرضة لسلوك قائم على السعي وراء الربح من جانب الشركات الكبرى. لذا فإنها تشكك في مدى وجاهة الدفع إلى إلغاء خيارات السياسة العامة في البلدان النامية التي مكّنت في الفترة الأخيرة من انتشار مئات الملايين من الأشخاص من براثن الفقر.

٥٤ - وأثنى أحد أعضاء فريق المناقشة على الأونكتاد لما يقدمه من أعمال تحليلية. وفيما يتعلق بالتجارة، أشار إلى أن التقرير يبين بوضوح كيف أن جزءاً كبيراً من الوعود المتعلقة بسلاسل القيمة المضافة ظل دون تنفيذ. وناقش التحديات المتصلة بالرقمنة، بما في ذلك تعزيز القدرات الرقمية، ووضع القوانين الناظمة لتدفقات البيانات، وتنظيم الاحتكارات الرقمية، والإبقاء على حيز للتحرك في مجال السياسة العامة، معبراً بذلك عن الشواغل التي تساور عدداً من المندوبين. وسلط عضو آخر الضوء على ضرورة بناء هيكل مالي وتجاري دولي جديد لإيجاد نموذج نمو مستدام وعادل.

٥٥ - وأعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية ومندوبون عن تقديرهم للتقرير وطلبوا مواصلة البحث بشأن تلك المواضيع البالغة الأهمية.

٥٦ - وطلب عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، مع معالجة اختلافاته الحالية. كما نادوا ببلورة رؤية أكثر تكاملاً بشأن البنية التحتية.

٥٧ - والتمس بعض المندوبين إصدار توصيات بشأن كيفية إصلاح نمط الحوكمة العالمية من أجل زيادة الحيز المالي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وأعرب مندوب آخر عن الانشغال إزاء آثار تركيز الأسواق على أقل البلدان نمواً.

٥٨ - وأقرت أمانة الأونكتاد بضرورة تعميم تقرير التجارة والتنمية قبل دورات المجلس بوقت كاف. ورداً على الشواغل التي أعرب عنها بخصوص إصدار عام ٢٠١٨ للتقرير، وتحديد ما يميزه من أسلوب نقدي وأحكام مسبقة قد تحول دون تحقيق أوجه التآزر المطلوبة مع القطاع الخاص، أكدت نائبة الأمين العام من جديد دور المؤتمر في توفير أعمال تحليلية متعمقة حتى إذا كانت النتائج لا تعكس صورة إيجابية. وشددت أيضاً على الطابع التكميلي لأدوات الأونكتاد الأخرى التي تقدم حلولاً للتحديات الراهنة.

٥٩ - وفي الختام، أفاد رئيس المجلس بأن الدول الأعضاء ستتاح لها الفرصة لمواصلة إبداء آرائها بشأن محتوى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ خلال الدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

جيم - التنمية الاقتصادية في أفريقيا

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٠ - أشاد ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ونادوا بمواصلة الدعم في مجال بناء القدرات الإنتاجية وتبادل الممارسات الفضلى للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

٦١ - وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن القلق إزاء انخفاض موارد الأونكتاد الموجهة لدعم أفريقيا. وأوصت مجموعة إقليمية بزيادة موارد الأونكتاد الموجهة نحو أفريقيا.

٦٢ - وطلبت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إلى الأونكتاد أن يواصل العمل على الأركان الثلاثة المتعلقة بالبحث وتحليل السياسات العامة، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء.

٦٣ - وأكدت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين مجدداً أنه ينبغي للأونكتاد أن يركز بوجه خاص على المواضيع التالية في إطار برنامج العمل المتعلق بأفريقيا: التدفقات المالية غير المشروعة، ودعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإدارة الديون والتحليلات المالية، وتخرّج أقل البلدان نمواً، والسياحة، وإضافة القيمة من المواد الخام، وبناء القدرات الإنتاجية.

٦٤ - وسلط بعض الوفود الضوء على الأهمية التي يتسم بها المكتب الإقليمي للأونكتاد في أديس أبابا بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وطلبت مجموعة إقليمية الحصول على معلومات إضافية بشأن العمل الميداني الذي يضطلع به الأونكتاد في أفريقيا في ضوء العملية الجارية لإصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة.

٦٥ - ورداً على سؤال، شكرت أمانة الأونكتاد جميع الوفود على مساهمتها القيّمة في الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة، الذي نُظّم على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وشددت على ما يبذله الأونكتاد من جهود للعمل المشترك عبر مختلف

الشعب ومع مكتبه الإقليمي والاتحاد الأفريقي واللجان الإقليمية. وشكرت الأمانة أيضاً حكومتي المغرب ورواندا على تعاونهما في تنظيم اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة.

دال - الاستثمار من أجل التنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٦ - قدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨: *Investment and New Industrial Policies*. وأبدى ثلاثة من أعضاء فريق المناقشة وجهات نظرهم، وهم سفير تايلند لدى الأمم المتحدة في جنيف وممثلها الدائم؛ وكبير الخبراء الاقتصاديين بمركز التجارة الدولية؛ وشريك McKinsey and Company (سويسرا) ووزير المالية السابق في صربيا.

٦٧ - وعلّق أعضاء فريق المناقشة على الآفاق السلبية للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والركود المسجل في سلاسل القيمة العالمية. وشددوا على أهمية مواصلة الجهود لتنشيط الاستثمار من أجل التنمية، وسلّطوا الضوء على الفرص المتاحة لتحقيق التكامل الإقليمي، ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للاقتصادات النامية في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الرقمية. وعلّقوا أيضاً على الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تحقيق هذه الأهداف من خلال السياسات الصناعية. وفي إشارة إلى التوصيات الواردة في التقرير، ركّز أحد أعضاء فريق المناقشة على عنصر الانفتاح كميزة رئيسية للسياسات الصناعية العصرية من خلال فكرة "تحقيق الازدهار للجار".

٦٨ - وأعربت وفود عدة عن تقديرها للتحليلات وخيارات السياسات العامة المعروضة في التقرير وأكدت جدواها، وطلبت إجراء المزيد من الأعمال التحليلية بشأن القضايا والسياسات المتصلة بالاستثمار. وأشاد عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال السياسات المتصلة بالاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية، وطلبوا تعزيز العمل في مجال بناء القدرات بغية تحسين السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار وتنفيذ تدابير سياساتية فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي النوعية الجيدة. ورحبت بعض الوفود بمنتدى الاستثمار العالمي المقبل لعام ٢٠١٨ باعتباره فرصة هامة لتناول القضايا الإنمائية الحاسمة التي أثّرت في إطار بند جدول الأعمال. وشجعت بعض المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة الجمع بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة من أجل تشجيع الاستثمار الموجه نحو التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٦٩ - وإذ أكدت معظم الوفود أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للتمويل الخارجي من أجل التنمية، فقد أعربت عن بالغ القلق إزاء انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المنتشر وركود سلاسل القيمة العالمية. وطلبت مجموعة إقليمية إلى الأونكتاد أن يبحث تداعيات هذه الاتجاهات على تمويل أهداف التنمية المستدامة. وطلب مندوب إجراء دراسة بشأن سلاسل القيمة العالمية بهدف زيادة مشاركة الاقتصادات النامية، مشدداً على عدم كفاية التقدم المحرز في مجال إدماج هذه الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية. وطلبت مجموعة إقليمية تخصيص فرع في الإصدارات المقبلة من تقرير الاستثمار العالمي والمنشورات ذات الصلة يعرض بيانات تتعلق بالدول العربية.

٧٠ - وتقاسمت عدة وفود مبادراتها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي النوعية الجيدة أو تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة لصالح القطاعات المشمولة في أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية الوطنية. وشجعت مجموعة إقليمية الأونكتاد على بحث فعالية بعض تدابير السياسات العامة (أي الشروط المتعلقة بالأداء، والحوافز، والمناطق الاقتصادية الخاصة) التي يمكن أن تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكنها قد تشكل عائقاً أمام الاستثمارات الخاصة أو تسهم في تشويه الأسواق. وطلبت مجموعة إقليمية أخرى الأخذ بنهج ابتكارية لسد الفجوات الرقمية القائمة والثغرات التكنولوجية وللنهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق الرخاء للجميع. وشددت المجموعة الإقليمية على ضرورة أن تشجع السياسات وأنشطة التعاون التقني الاستثمارات، بما في ذلك استثمارات القطاعين الخاص والعام، في بعض أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف فئات محددة، كالنساء والمهاجرين والشباب. وفي معرض الحديث عن تعبئة الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شددت أمانة الأونكتاد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الملائمة في مجال السياسة العامة لتيسير تدفقات الاستثمارات الخاصة، باعتبار أن مشاركة القطاع الخاص غالباً ما تكون محدودة.

هاء - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٦ من جدول الأعمال)

٧١ - أعرب ممثلو سبع مجموعات إقليمية و١٧ دولة عضواً عن تقديرهم للتقرير (TD/B/65(2)/3) لما تضمنته من معلومات قيمة ووجيهة وأساسية.

٧٢ - وشددت نائبة الأمين العام للأونكتاد على أهمية رصد الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في فلسطين. وسلطت الضوء على تدهور الحالة الاقتصادية، والمستوطنات غير القانونية، والأزمة في غزة، وحثت الدول الأعضاء على تقديم موارد إضافية التي بدونها لن يستطيع الأونكتاد إنجاز ولايته.

٧٣ - ورحبت الأمانة بدولة فلسطين عضواً في مجلس التجارة والتنمية ولخصت النقاط الرئيسية الواردة في التقرير والعمل الراهن الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بتسرب إيرادات الضرائب الفلسطينية، الذي دفع بإسرائيل إلى رد مبلغ ٣٥٠ مليون دولار إلى دولة فلسطين. وحثت الدول الأعضاء على العمل مع الأونكتاد من أجل تأمين الموارد اللازمة للإبقاء على وظيفة ثالثة من وظائف الفئة الفنية في وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والعمل على تقييم كلفة الاحتلال، وفق التكاليف الصادر في أربع قرارات للجمعية العامة، فضلاً عن تنفيذ الفقرة ٥٥(د) من مافيكيانو نيروبي.

٧٤ - وأعرب سفير دولة فلسطين عن سروره بتمثيل بلده للمرة الأولى عضواً في مجلس التجارة والتنمية وأكد استعداد بلده للتقيد بجميع الالتزامات المترتبة عن ذلك. وشكر الأونكتاد على ما يقدمه من دعم، وأعرب عن استيائه من الاحتلال الإسرائيلي الذي يتسم بطابع الفصل العنصري. فإسرائيل تستغل الموارد الطبيعية الفلسطينية ثم تبيعها من جديد إلى فلسطين، وقد حان الوقت لوقف تسرب إيرادات الضرائب الفلسطينية إلى إسرائيل وإنهاء الاحتلال.

٧٥ - وأعرب جميع المندوبين عن الانشغال إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والآفاق القائمة، والدمار في قطاع غزة، والأزمات الإنسانية. كما أعربوا عن قلقهم بوجه خاص

إزاء مشاكل البطالة، والفقر، والضم، وتوسع المستوطنات غير القانونية. ودعا العديد من المندوبين إلى احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٧٦- وأعرب العديد من المندوبين عن القلق من أن الولاية الواردة في الفقرة ٥٥(د) من مافيكيانو نيروبي لم تُنجز، ونادوا بالتنفيذ الكامل لمضمون الفقرة.

ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٧٧- افتتح السيد سليم بدّورة (لبنان)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والستين، الجزء الثاني من الدورة الخامسة والستين للمجلس في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٧٨- ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)^(٢)، أبلغ الرئيس المجلس بأن دولة فلسطين أعلنت للأمين العام للأونكتاد اعترام البلد ممارسة حقه، بصفته عضواً في المؤتمر، في أن ينضم كعضو إلى مجلس التجارة والتنمية. ورحّب الرئيس بدولة فلسطين باعتبارها أحدث عضو في مجلس التجارة والتنمية وأشار إلى أن قائمة الأعضاء ستُحدّث على نحو يعكس التغيير في عضوية المجلس وستصدر بناءً على ذلك^(٣).

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٩- أقر المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٧٥، جدول الأعمال المؤقت للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/65(2)/1 (المرفق الأول).

٨٠- وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أن مجموعته توافق على جدول الأعمال شريطة أن يُنظر مستقبلاً في التقارير الرئيسية رهناً بإتاحتها قبل انعقاد دورة المجلس بأربعة أسابيع على الأقل. وأكد رئيس المجلس أن طلب المجموعة الإقليمية يتفق مع المقترح الذي عممه على المندوبين تجنّباً لحدوث حالات مماثلة في المستقبل. ثم أوضحت نائبة الأمين العام للأونكتاد أن أمانة الأونكتاد تفهم أنه في حال التأخر مستقبلاً في تعميم تقرير رئيسي، فإن الأمانة ستوصي الدول الأعضاء بإرجاء النظر في التقرير إلى الدورة التالية لمجلس التجارة والتنمية (انظر الفصل الأول، الفقرة ٢).

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨١- أشار رئيس مجلس التجارة والتنمية، في الجلسة العامة (الختامية) ١١٨٠ المعقودة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، إلى أن المجلس لم تتح له فرصة العمل على مشروع جدول أعمال مؤقت لدورته السادسة والستين، لا سيما أن هذا الأمر يستلزم التقييد بالقرار المتخذ بشأن

(٢) الصيغة المعدلة، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كجهاز من أجهزة الجمعية العامة، الفقرة ٨.

(٣) انظر TD/B/INF.241.

التقارير الرئيسية (انظر الفصل الأول، الفرع باء). وقرر المجلس أن يعهد إلى المكتب الموسع بالنظر في هذه المسألة والعمل على وضع مشروع جدول أعمال مؤقت بغية إقراره رسمياً في الدورة التنفيذية السابعة والستين للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

دال - مسائل أخرى

(البند ٨ من جدول الأعمال)

مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

٨٢ - في الجلسة العامة (الختامية) ١١٨٠، أبلغ رئيس المجلس الدول الأعضاء بأن المجلس الموسع قد نظر في المواضيع المقترحة لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وأقرها، بما في ذلك تنبيه بشأن القيود الممكنة في الميزانية التي قد تؤثر في قدرة الأمانة على تنظيم بعض الاجتماعات. ووافق المجلس على المواضيع كما ترد في ورقة غير رسمية (المرفق الثاني).

المرشحون ليكونوا أعضاء في مكتب المجلس

٨٣ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، ووفقاً للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية، انتخب المجلس السيد خورخيه فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) والسيدة ديورا ماريا بونسي أوغالديس (غواتيمالا) نائبين للرئيس. وطلب عدد من الوفود أن تُدرج بياناتها بشأن هذه المسألة في المحضر الرسمي لدورة المجلس (انظر المرفقين الثالث والرابع).

هاء - اعتماد التقرير

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٨٤ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية)، تقريره الذي سيتضمن موجز الرئيس بشأن بنود جدول الأعمال ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦. وسيحتوي التقرير على النتائج المتفق عليها لاستعراض منتصف المدة والقرار المتخذ في إطار البند ٢، ومواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات التي وافق عليها المجلس، فضلاً عن المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل، وسيعكس أعمال الجلسة العامة الختامية. كما أذن المجلس للمقرر أن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، آخذاً في اعتباره أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الخامسة والستين، الجزء الثاني، لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال عمل الدورة
- ٢ - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات
- ٣ - الترابط واستراتيجيات التنمية في عالم معولم
- ٤ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا
- ٥ - الاستثمار من أجل التنمية
- ٦ - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ٨ - مسائل أخرى
- ٩ - اعتماد التقرير

المرفق الثاني

مواضيع دورات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في ما تبقى من فترة الأربع سنوات*

ألف - اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

المواضيع

(أ) الدورة السابعة (٢٠١٩). تيسير التجارة، والعبور دعماً لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(ب) الدورة الثامنة (٢٠٢٠). تكيف الموانئ البحرية مع تغير المناخ دعماً لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

باء - اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة، والخدمات، والتنمية

المواضيع

(أ) الدورة السابعة (٢٠١٩). تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات

(ب) الدورة الثامنة (٢٠٢٠). النهوض بالخدمات، بما في ذلك خدمات البنى التحتية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جيم - اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية

المواضيع

(أ) الدورة الحادية عشرة (٢٠١٩):

'١' إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

'٢' التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية والتحديات المطروحة والفرص المتاحة في هذه الأسواق

(ب) الدورة الثانية عشرة (٢٠٢٠):

'١' زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية

'٢' التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية، والتحديات المطروحة والفرص المتاحة في هذه الأسواق

* سَتُعقد اجتماعات أفرقة الخبراء المقررة هذه رهناً بتوافر الموارد المعنية لدى الأمانة.

دال - اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

المواضيع

(أ) الدورة السابعة (٢٠١٩). ممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير المشروعات

(ب) الدورة الثامنة (٢٠٢٠). الاستثمار، والابتكار، والمشاريع من أجل التنمية

هاء - اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

المواضيع

(أ) الدورة الثالثة (الربع الثاني، ٢٠١٩). كيف يمكن للسياسات المتعلقة بالعمل والاقتصاد الكلي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) الدورة الرابعة (الربع الثاني، ٢٠٢٠). تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

المرفق الثالث

مذكرة شفوية مقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أمانة الأونكتاد*

[English Only]

11.2.S20.D.ONU.1
No.

The Permanent Mission of the Bolivarian Republic of Venezuela to the United Nations and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), and has the honour to refer to the appointments of Vice-Presidents and Members of the Advisory Body within the framework of the sixty fifth session of the Trade and Development Board.

In this regard, the Permanent Mission of the Bolivarian Republic of Venezuela has the honour to inform that our Government has expressed support for the nomination submitted by the Republic of Guatemala, for the two appointments, one Vice-President and one for the Advisory Body, provided that Venezuela will take the other vacancy for the Vice-President corresponding to GRULAC.

The Permanent Mission of the Bolivarian Republic of Venezuela to the United Nations and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), the assurances of its highest consideration.

Geneva, October 4, 2018

to the Secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development
(UNCTAD) Geneva

* مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويرد هذا المرفق باللغة التي قدم بها فقط دون تحرير رسمي.

المرفق الرابع

مذكرة شفوية مقدمة من البعثات الدائمة للأرجنتين، وباراغواي،
والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا،
وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس إلى دائرة الدعم الحكومي الدولي
التابعة لأمانة الأونكتاد*

[Spanish only]

Nota

Las Representaciones Permanentes de la Argentina, el Brasil, Canadá, Chile, Colombia, Costa Rica, Guatemala, Honduras, México, Panamá, el Paraguay y el Perú ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra saludan muy atentamente a la Representación Permanente del Líbano ante las Naciones Unidas y otros Organismos Internacionales en Ginebra, en su calidad de Presidente de la Junta de Comercio y Desarrollo de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), y se permiten hacer referencia a la elección de dos Vicepresidencias del Grupo C para la Mesa de la Junta de Comercio y Desarrollo, período 2018-2019.

Al respecto, las Representaciones Permanentes que suscriben, teniendo en consideración lo señalado en la Declaración de Lima del 8 de agosto de 2017, manifiestan no estar en posibilidad de apoyar la candidatura de Venezuela a una de las Vicepresidencias.

Las Representaciones Permanentes de la Argentina, el Brasil, Canadá, Chile, Colombia, Costa Rica, Guatemala, Honduras, México, Panamá, el Paraguay y el Perú ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra aprovechan la ocasión para expresar a la Representación Permanente del Líbano ante las Naciones Unidas y otros Organismos Internacionales en Ginebra, las seguridades de su distinguida consideración.

Ginebra, 4 de octubre de 2018

A la Representación Permanente del Líbano ante las Naciones Unidas y otros Organismos Internacionales en Ginebra
Ginebra.-

* مذكرة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تضمنت طلباً بإدراج المذكرة الشفوية في المحضر الرسمي لتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والستين. ويرد هذا المرفق باللغة التي قدم بها فقط، دون تحرير رسمي.

المرفق الخامس

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	بيلاروس
إثيوبيا	تايلند
الأرجنتين	تشيكيا
الأردن	توغو
إسبانيا	تونس
أستراليا	جامايكا
إستونيا	الجبل الأسود
إكوادور	الجزائر
ألبانيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
ألمانيا	الجمهورية العربية السورية
إندونيسيا	جمهورية كوريا
أنغولا	جمهورية مولدوفا
أوغندا	جيبوتي
أوكرانيا	دولة فلسطين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سري لانكا
أيرلندا	السلفادور
باراغواي	السنغال
باكستان	السودان
البحرين	سويسرا
البرتغال	سيشيل
بلجيكا	شيلي
بلغاريا	صربيا
بنغلاديش	الصين
بنما	عُمان
بوتان	غابون
بوركينا فاسو	غانا
بوروندي	غواتيمالا
البوسنة والهرسك	غيانا
بيرو	فرنسا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

مالى	الفلبين
مدغشقر	فنلندا
مصر	قبرص
المغرب	قطر
المملكة العربية السعودية	الكامبيون
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كمبوديا
موريشيوس	كندا
موزامبيق	كوبا
ناميبيا	كوت ديفوار
النمسا	كوستاريكا
نيبال	الكونغو
نيجيريا	الكويت
هولندا	كينيا
اليابان	لبنان
	ليسوتو

٢ - وحضر الدورة عضوا المؤتمر التالي اسمهما:

جزر البهاما
النيجر

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامى
مركز الجنوب

٤ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

من الفئة العامة
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين